الفصل السابع
موقف الشيعة من السنة النبوية

معنى السنة النبوية فى اصطلاح الأصوليين، ما نقل عن النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير [1]، ولقد اهتم علماء أهل السنة بتدوين السنة الصحيحة وبذلوا جهوداً عظيمة من أجل حمايتها من الوضع والوضاعين، وقد بذلوا جهداً لا مزيد عليه، وقد سلكوا طرقاً هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى لنستطيع أن نجزم بأن علماءنا - رحمهم الله - هم أول من وضعوا قواعد النقد العلمى الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها، وأن جهدهم في ذلك جهد تفاخر به الأجيال وتتيه به على الأمم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله واسع عليم.

وقد سار علماء أهل السنة على الخطوات التالية في سبيل النقد حتى أنقذوا السنة مما دبر لها من كيد، ونظفوها مما علق بها من أوحال [2].

1- إسناد الحديث:

لم يكن صحابة رسول الله ﷺ بعد وفاته يشك بعضهم في بعض، ولم يكن التابعون يتوقفون عن قبول أي حديث يرويه صحابي عن رسول الله ﷺ، حتى وقعت الفتنة وقام اليهودى الخاسر عبد الله بن سبأ بدعوته الآثمة التى يتبناها على فكرة التشيع الغالي القائل بإلهية علي رضي الله عنه، وأخذ الدس على السنة يربو عصراً بعد عصر، عندئذ بدأ العلماء من الصحابة والتابعين يتحرون في نقل الأحاديث ولا يقبلون منها إلا ما عرفوا طريقها ورواتها واطمأنوا إلى ثقتهم وعدالتهم. يقول ابن سيرين فيما يرويه عنه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم، وقد ابتدأ هذا التثبيت منذ عهد صغار الصحابة الذين تأخرت وفاتهم عن زمن الفتنة، فقد روى مسلم في مقدمة صحيحه عن مجاهد أن بشيراً العدوى جاء إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله كذا، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه فقال: يا ابن عباس ما لي أراك لا تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ابتدرته

(1) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامى، ص47.
(2) المصدر نفسه ص (90).

أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف.

ثم أخذ التابعون في المطالبة بالإسناد حين فشا الكذب، يقول أبو العالية: كنا نسمع الحديث عن الصحابة فلا نرضى حتى نركب إليهم فنسمعه منهم، ويقول ابن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، ويقول ابن المبارك أيضا: بيننا وبين القوم القوائم. يعنى الإسناد [1].

2 – التوثق من الأحاديث:

وذلك بالرجوع إلى الصحابة والتابعين وأئمة هذا الفن، فلقد كان من عناية الله بسنة نبيه أن مد في أعمار عدد من أقطاب الصحابة وفقهائهم ليكونوا مرجعاً يهتدي الناس بهديهم، فلما وقع الكذب لجأ الناس إلى هؤلاء الصحابة يسألونهم ما عندهم أولاً، ويستفتونهم فيما يسمعونه من أحاديث وآثار، ولهذا الغرض كثرت رحلات التابعين بل بعض الصحابة أيضاً من مصر إلى مصر؛ ليسمعوا الأحاديث الثابتة من الرواة الثقات، ولذلك سافر جابر بن عبد الله إلى الشام، وأبو أيوب إلى مصر لسماع الحديث.

3 – نقد الرواة، وبيان حالهم من صدق وكذب:

وهذا باب عظيم وصل منه العلماء إلى تمييز الصحيح من المكذوب والقوى من الضعيف وقد أبلوا فيه بلاء حسناً، وتتبعوا الرواة ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسيرتهم، وما خفي من أمرهم وما ظهر، ولم تأخذهم في الله لومة لائم [2].

وقد وضعوا لذلك قواعد ساروا عليها فيمن يؤخذ منه ومن لا يؤخذ، ومن يكتب عنه ومن لا يكتب.. ومن أهم أصناف المتروكين الذين لا يؤخذ حديثهم:

(أ) الكذابون على رسول الله ﷺ:

وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يؤخذ حديث من كذب على النبي ﷺ، كما أجمعوا على أنه من أكبر الكبائر، واختلفوا في كفره؛ فقال به جماعة، وقال آخرون بوجوب قتله، واختلفوا في توبته هل تقبل أم لا؟

(ب) الكذابون في أحاديثهم العامة:

---

(1) مقدمة صحيح مسلم (10/1).
(2) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامى، ص91.

ولو لم يكذبوا على رسول الله ﷺ، وقد اتفقوا على أن من عرف عنه الكذب ولو مرة واحدة ترك حديثه.

(جـ) أصحاب البدع والأهواء:

وكذلك اتفقوا على أنه لا يقبل حديث صاحب البدعة إذا كفر ببدعته، وكذا إذا استحل الكذب وإن لم يكفر ببدعته، أما إذا لم يستحل الكذب فهل يقبل أم لا؟ أو يفرق بين كونه داعية أو غير داعية؟ قال ابن كثير: في ذلك نزاع قديم وحديث، والذي عليه الأكثرون التفصيل بين الداعية وغيره [1]، والذي يظهر لي أنهم يرفضون رواية المبتدع إذا روى ما يوافق بدعته، أو كان من طائفة عرفت بإباحة الكذب ووضع الحديث في سبيل أهوائها، ولهذا رفضوا رواية الرافضة، وقبلوا رواية المبتدع إذا كان هو أو جماعته لا يستحلون الكذب كعمران بن حطان [2].

(د) الزنادقة والفساق والمغفلون الذين لا يفهمون ما يحدثون:

وكل من لا تتوافر فيهم صفات الضبط والعدالة والفهم.

وقد وضع علماء الحديث القواعد لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف من أقسام الحديث، ووضعوا قواعد لمعرفة الموضوع وذكروا له علامات يعرف بها، كركاكة اللفظ، وفساد المعنى، ومخالفته لصريح القرآن ومخالفته لحقائق التاريخ المعروفة في عهد النبي ﷺ، وغيرها من العلامات [3].

وبتلك الجهود الموفقة استقام أمر الشريعة بتوطيد دعائم السنة التي هي ثانى مصادرها التشريعية، واطمأن المسلمون إلى حديث نبيهم فأقصي عنه كل دخيل، وميز بين الصحيح والحسن والضعيف، وصان الله شرعه من عبث المفسدين ودس الدساسين وتآمر الزنادقة والشعوبيين، وقطف المسلمون ثمار هذه النهضة الجبارة المباركة التى كان من أبرزها تدوين السنة وعلم مصطلح الحديث، وعلم الجرح والتعديل، وعلوم الحديث [4].

موقف الشيعة من السنة بسبب تكفيرهم للصحابة:

(1) السنة ومكانتها في التشريع، ص93.
(2) المصدر نفسه، ص94.
(3) المصدر نفسه ص94 إلى 98.
(4) السنة ومكانتها في التشريع ص103.

كان لنظرة الشيعة ورأيهم في الإمامة أثر في تكفيرهم لمعظم الصحابة رضي الله عنهم، وهذا التكفير الشنيع ترتب عليه إنكار الشيعة لكل الأحاديث الواردة عن طريق الصحابة ولم يقبلوا إلا الأحاديث الواردة عن طريق الأئمة من أهل البيت أو ممن نسبوهم إلى التشيع كسلمان الفارسي، وعمار وياسر وأبي ذر والمقداد بن الأسود، وقد شنوا هجوماً عنيفاً على رواة الحديث كأبي هريرة وسمرة بن جندب، وعروة بن الزبير، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة وغيرهم، واتهموهم بالوضع والتزوير والكذب [1]، وعد الإمام عبد القاهر البغدادى الشيعة من المنكرين للسنة لرفضهم قبول مرويات صحابة رسول الهدى ﷺ [2].

فالشيعة تحارب السنة، ولهذا فإن أهل السنة اختصوا بهذا الاسم لاتباعهم سنة المصطفي ﷺ [3]، هذا ما جاء في بعض مصادر أهل السنة، ولكن الشيعة تروى عن أئمتها: أن كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف [4]، وبهذا المعنى روايات أخر [5]عندهم، وهو يفيد أن الشيعة لا تنكر سنة رسول الله ﷺ، بل تعتمد عليها، وتجعلها مع كتاب الله الميزان والحكم، والدارس لنصوص الشيعة ورواياتها ينتهي إلى الحكم بأن معظم رواياتهم وأقوالهم تتجه اتجاهاً مجانفاً عن السنة التى يعرفها المسلمون، في الفهم والتطبيق، وفي الأسانيد والمتون ويتبين ذلك فيما يلي:

1 – قول الإمام كقول الله ورسوله:

فالسنة عندهم هي: كل ما يصدر عن المعصوم، من قول أو فعل أو تقرير [6]، ومن لا يعرف طبيعة مذهبهم لا يلمح مدى مجانبتهم للسنة في هذا القول، إذ إن المعصوم هو رسول الله، ومن يجعلون كلامهم مثل كلام الله وكلام رسوله، وهم الأئمة الاثنا عشر، لا فرق عندهم في هذا بين هؤلاء الاثنى عشر وبين من لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا

(1) أضواء على خطوط محب الدين ص48، 65، 68.
(2) الفرق بين الفرق ص322، 327، 346.
(3) منهاج السنة (175/2).
(4) صحيح الكافي (11/1)، أصول الشيعة الإمامية (373/1).
(5) أصول الشيعة الإمامية (373/1).
(6) الأصول العامة للفقه المقارن ص122، محمد تقي الحكيم ص122.

وحى يوحى [1]. فهم ليسوا من قبيل الرواة عن النبي والمحدثين عنه، ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية، بل لأنهم هم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبي لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي [2].

ولا فرق في كلام هؤلاء الاثنى عشر بين سن الطفولة، وسن النضج العقلي، إذ إنهم - في نظرهم - لا يخطئون عمداً ولا سهواً ولا نسياناً طوال حياتهم - كما مر معنا في مسألة العصمة - ولهذا قال أحد شيوخهم المعاصرين: إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التى تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبي ﷺ كما هو الحال عند أهل السنة [3]، فالسنة عندهم ليست سنة النبي فحسب، بل سنة الأئمة، وأقوال هؤلاء الأئمة كأقوال الله ورسوله، ولهذا اعترفوا بأن هذا مما ألحقته الشيعة بالسنة المطهرة، قالوا: وألحق الشيعة الإمامية كل ما يصدر عن أئمتهم الاثنى عشر من قول أو فعل أو تقرير بالسنة الشريفة [4].

وهم يقولون بهذا القول من منطلقين خطيرين، وقاعدتين أساسيتين عندهم في هذه المسألة، وقد أشار أحد شيوخهم المعاصرين إليهما حينما ذكر أن قول الإمام يجري مجرى قول النبي ﷺ، من كونه حجة على العباد واجب الاتباع، وأنهم لا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي، فبين أن ذلك يتحقق لهم من طريقتين: من طريق الإلهام كالنبي، أي من طريق الوحى، أو من طريق التلقي عن المعصوم قبله[5].

وهم يزعمون أن الأئمة هم خزنة علم الله ووحيه: وقد عقد صاحب الكافي باباً لهذا بعنوان: باب أن الأئمة - عليهم السلام - ولاة أمر الله وخزنة علمه[6]، وضمن هذا الباب ست روايات في هذا المعنى، وباباً آخر بعنوان: إن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم[7]، وفيه سبع روايات، وباباً ثالثاً بعنوان: إن الأئمة يعلمون جميع

(1) أصول الشيعة الإمامية (374/1).
(2) أصول الفقه المقارن (51/3)، أصول الشيعة (374/1).
(3) تاريخ الإمامية ص140 عبد الله فياض.
(4) سنة أهل البيت، محمد تقي الحكيم، ص90.
(5) أصول الشيعة الإمامية (377/1).
(6) أصول الكافي (192/1، 193).
(7) أصول الكافي (223/1 - 226).

العلوم التى خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل - عليهم السلام [1]، وفيه أربع روايات [2].

وقد توسع الشيعة الرافضة في هذا الباب ونكتفي بهذا القدر من المصادر الوهمية التى تزعمها الرافضة، والتى يغنى في بيان فسادها مجرد عرضها وتصورها. ونتيجة لذلك التصور عن الأئمة، فإن الشيعة الرافضة لم يهتموا بصحة الإسناد وتقويم الرجال، كما اهتم علماء الحديث من أهل السنة وفي الوقت الذي رفض فيه الشيعة صحيحى البخاري ومسلم وكتب السنة، المعتمدة الموثقة، اعتمدوا في أحاديثهم على ما نقله الكلينى الذي سبق أن أوردنا أقواله في كثير من عقائدهم وعدوه حجة، ويعد كتابه الكافي [3] من أقدم كتب الشيعة في الحديث وأوثقها عندهم، ويصور أحد الشيعة مكانة هذا الكتاب لديهم فيقول: وقد اتفق أهل الإمامة وجمهور الشيعة تفضيل هذا الكتاب، والأخذ به والثقة بخبره والاكتفاء بأحكامه، وهم مجمعون على الإقرار بارتفاع درجته وعلو قدره، على أنه القطب الذي عليه مدار روايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان إلى[4]اليوم، وعندهم أجل وأفضل من جميع أصول الأحاديث، علماً بأن جل ما في الكافي - كما يقول أبو زهرة - أخبار تنتهي عند الأئمة، ولا يصح أن نقول أنه يذكر سنداً متصلاً بالنبي ﷺ، ولا أن يدعى أن هذه أقوال النبي ﷺ، إلا على أساس أن أقوال أئمتهم هي أقوال النبي ﷺ، وأنها دين الله تعالى.. وأكثر ما يروى في الكافي واقف عند الصادق وقليل منه ما يعلو إلى أبيه الباقر، وأقل من ذلك ما يعلو إلى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ونادراً ما يقف عند النبي ﷺ.

كما أن هناك كتاب: (من لا يحضره الفقيه) جمعه أبو جعفر محمد بن علي بن موسي بن بابويه، الذي يلقبونه بالشيخ الصدوق، وهو أيضاً من أكبر علمائهم بخراسان (توفي 381هـ).

ومن الكتب المعتمدة عند الشيعة: كتابا " تهذيب الأحكام " و " الاستبصار فيما اختلف من الأخبار " لمحمد بن الحسن الطوسي، وهذه الكتب الشيعية مليئة بعشرات

---

(1) أصول الشيعة (385/1).
(2) المصدر نفسه (385/1، 386).
(3) أثر الإمامة في الفقه الجعفري وأصوله للسالوس، ص274، 275.
(4) الإمام الصادق، أبو زهرة، ص429.

الألوف من الأحاديث التى لا يمكن إثبات صحتها، بل معظمها موضوع مختلق [1]، مثل ما سبق أن أشرنا إليه، من الأحاديث التى اعتمدوا عليها في دفاعهم عن أحقية علي بالإمامة.

من هذا العرض لآراء الشيعة ومعتقداتهم، والشيعة يعترفون أو على الأقل بعض منهم بأن في تلك الكتب بعض الروايات الموضوعة، كما أنهم أنفسهم جرحوا بعض رواتهم. وإذا كان الأمر كذلك فيمكن أن يأخذ الشيعة بوصية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه عندما قال: الزموا دينكم واهتدوا بهدي نبيكم واتبعوا سنته، واعرضوا ما أشكل عليكم على القرآن فما عرفه فالزموه، وما أنكره فردوه[2]، وقوله رضي الله عنه: "واقتدوا بهدي نبيكم ﷺ، فإنه أفضل الهدى واستنوا بسنته، فإنها أفضل السنن" [3]، وأن يلتزموا بطريقة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في فهم الأحكام من القرآن الكريم ومعانى الآيات فيلتزموا بظاهر القرآن الكريم، وحمل المجمل على المفسر، والمطلق على المقيد، وأن يراعوا الناسخ والمنسوخ والنظر في لغة العرب، وفهم النص بنص آخر، والسؤال عن مشكله، والعلم بمناسبة الآيات، وتخصيص العام، وأن يتعلموا من أمير المؤمنين علي رضي الله عنه كيف يحترمون مقام النبوة، ويتعاملون مع سنة الرسول ﷺ وفق هديه الذي بينته في هذا الكتاب، ثم يعرضون رواياتهم التى في كتبهم على العدلين، كتاب الله وسنة رسوله، فما وافق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ قبلوه وما خالفهما نبذوه، وحذروا أتباعهم منه، وخصوصاً تلك الروايات التى تسيء إلى أئمتهم أنفسهم فضلاً عن الإسلام. إن دين الله كمل، قال تعالى:{ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ} [المائدة: 3]، ورسول الله ﷺ بلغ جميع ما أنزل إليه وامتثل أمر ربه في قوله:{۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ} [المائدة: 67].

وقد بلغ النبي ﷺ البلاغ المبين، وأقام الحجة على العالمين، وأعلن ذلك بين المسلمين، ولم يسر لأحد بشيء من الشريعة ويستكتمه إياه، قال تعالى:{إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ١٥٩ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ} [البقرة: 159، 160]،

(1) الخطوط العريضة، ص49.
(2) البداية والنهاية (246/7).
(3) المصدر نفسه (319/7).

وقال:{وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ} [النحل: 64].

فالدين قد تم وكمل، لا يزاد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل[1]، لا من إمام مزعوم، ولا من غائب موهوم[2]، وقد ودع المصطفي الدنيا بعد أن بلغ الدين كله وبين جميعه كما أمره ربه، قال ﷺ: **«تركتكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»** [3]، وقال أبو ذر رضي الله عنه: لقد تركنا محمد ﷺ وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علماً[4].

* * *

(1) المحلي (26/1).
(2) أصول الشيعة الإمامية (398/1).
(3) هذا المعنى صحح الألباني - رحمه الله - معظمه.
(4) مسند أحمد (153/5).